

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين (أغسطس 2019) (النترة الشهرية)



الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد

إيمان حامد

مدير وحدة المساعدة والدعم القانوني

هالة دومة

محامية بوحدة المساعدة والدعم القانوني

تحرير

محمد صلاح

باحث بوحدة البحوث والدراسات

تصميم

إبراهيم صقر

شريف خلف

يتعرض الصحفيون للانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم، ويعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتندرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي، أو من قبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة، وتكدير صفو السلم العام وغيرها من التهم الفضيضة.

ولاشك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة لتوفير بيئة أكثر احترامًا ودعماً لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة للصحفيين والإعلاميين للتذكرة بأنكم لستم وحدكم وأنا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للانتهاكات -بحكم عملهم في المهنة- حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والتزام المهنة قدر المستطاع، والعمل دون خوف أو تهيب.

مقدمة

وبناءً على ما سبق، وإيماناً متّاً بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيراً يدافع عنهم وعن حريتهم، ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في المرصد المصري للصحافة والإعلام، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية، وذلك من خلال ثلاثة أنواع من الدعم:

الدعم القانوني المباشر: عن طريق حضور جلسات المحاكمة والتحقيقات مع الصحفيين والدفاع عنهم وإعداد المذكرات القانونية اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية المناسبة في حالة وجود أحكام من خلال الطعن على تلك الأحكام بكافة طرق الطعن المتاحة.

الدعم القانوني غير المباشر: عن طريق التواصل مع محامي الصحف والصحفيين وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامي تلك النقابات لتقديم المساعدة في حل المشكلات مع الصحفيين والإعلاميين.

المتابعة الإعلامية: يكون ذلك عن طريق متابعة قضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم يتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم.

أولاً: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين -التي استجبت أو التي مازالت عالقة في المحاكم- والتطورات التي حدثت فيها من ناحية، ومن ناحية أخرى الإشارة للدور الذي قامت به وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري في هذا الصدد.

تشمل هذه النشرة القضايا المنظورة في المحاكم ضد الصحفيين، والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها والتطورات التي حدثت فيها، في الفترة ما بين الأول من أغسطس وحتى 31 من أغسطس 2019، ثم عرض ما قام به المرصد تجاه هذه القضايا، ثم الانتهاء بالاستنتاجات والخاتمة.

القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر أغسطس:

الأسبوع الأول (1 – 7 أغسطس 2019)

1- رقم القضية: 4295 لسنة 136 ق استئناف عالي عمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد عبده محمود.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فوجئ صحفيو جريدة العالم اليوم، البالغ عددهم 45 صحفياً، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصل تعسفي من قبل إدارة الجريدة. حيث ترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018 توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعمالين بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 55 مستأنف عمال القاهرة، مأمورية الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

التطورات الحادثة في القضية: في الثالث من أغسطس 2019، قررت الدائرة مستأنف عمال، تأجيل نظر القضية إلى جلسة 4 نوفمبر 2019 وذلك لورود ملف مفردات القضية.

مجهودات "المرصد" في القضية: حضر أحد محامي "المؤسسة" مع صحفي العالم اليوم منذ بدء الواقعة، ومتابعة تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل، ثم الحضور أمام محكمة عمال الجيزة، وإعداد الدفاع الشفهي والموضوعي، ثم السير في إجراءات استئناف الحكم وحضور جلسة الاستئناف.

2- رقم القضية: 915 لسنة 2017 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمد الحسيني حسن.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة الشورى.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: كانت قوات الأمن قد ألقت القبض على "الحسيني" يوم 12 سبتمبر 2017 من منطقة الفجالة هو وزميلة له مصورة صحفية أيضًا، أثناء تصوير تحقيق صحفي عن أسعار مستلزمات المدارس، وتم احتجازه دون وجه حق حتى تم عرضه على النيابة يومي 26 و27 سبتمبر 2017. تم إيداعه بسجن طرة شديد الحراسة 2، المعروف بـ"العقرب"، داخل زنزانة انفرادية، ومنع عنه زيارة أهله.

التهم الموجهة: الاشتراك مع جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة. **الجهة المنظور أمامها القضية:** نيابة أمن الدولة العليا، ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة في غرفة المشورة.

التطورات الحادثة في القضية: في الثالث من شهر أغسطس 2019، جددت الدائرة 14 إرهاب، جنايات القاهرة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، حبس "الحسيني" 45 يومًا.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي "المرصد" مع مصور جريدة الشورى منذ القبض عليه والتحقيق معه.

3- رقم القضية: 26480 لسنة 73 قضائية.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: قناة "إل تي سي" الفضائية.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: تعود وقائع الدعوى حين أقامتها سميرة الدغدي، رئيس مجلس إدارة القناة، تطالب فيها بوقف القرار الصادر من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بوقف بث القناة، وإلغاء قرار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والموافقة على تجديد ترخيص القناة، وإلزام الجهة الإدارية بالمصروفات، واختصت الدعوى رقم 26480 لسنة 73 قضائية، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، حيث صدر الحكم في 23 من يونيو 2019 بالآتي:

أولاً: قبول تدخل كل من سمير صبري، ومرضى أحمد منصور، خصمين منضمين للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في الدعويين.

وثانياً: قبول الدعويين شكلاً، وفي موضوعهما بإلغاء القرار المطعون فيه، فيما تضمنه من عدم الموافقة على تجديد ترخيص القناة، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها إعادة البث الفضائي للقناة المدعية وفق التردد المخصص لها. " وحيث أن الحكم لم يلقى قبولاً لدى المدعي عليهم، تقدموا بالطعن عليه ليتم نظر القضية أمام المحكمة الإدارية.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا.

التطورات الحادثة في القضية: في الرابع من أغسطس 2019، قررت الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا، تأجيل نظر الطعن لجلسة 8 سبتمبر 2019.

مجهودات 'المرصد' في القضية: متابعة إعلامية.

4- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.

المهنة بالتفصيل: صحفي حر.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: في الرابع من فبراير 2018، أُلقت قوات الأمن القبض على الصحفي مصطفى الأعصر، وظهر لأول مرة في نيابة أمن الدولة، بالتجمع الخامس، يوم 15 فبراير 2018 وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيق.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

التطورات الحادثة في القضية: في السادس من أغسطس 2019، قررت الدائرة 23 جنایات إرهاب، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس الصحفي مصطفى الأعصر، 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

مجهودات 'المرصد' في القضية: محامي "المرصد" هو المحامي المباشر للصحفي ويقدم الدعم القانوني المباشر، وذلك عن طريق حضور جلسات التجديد وإبداء الدفاع عن الصحفي.

الأسبوع الثاني (8 – 14 أغسطس 2019)

لم تنظر المحاكم في هذا الأسبوع أيًا من الجلسات وذلك لوجود إجازات رسمية.

الأسبوع الثالث (15 – 21 أغسطس 2019)

5- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمد أبو زيد كامل.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة التحرير سابقًا.
نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: داهمت قوات الأمن منزل "أبو زيد"، في الـ 4 من يونيو من العام 2018، إلا أنه لم يكن متواجدًا في منزله، إذ قام بتسليم نفسه لقسم شرطة المعصرة بعدها بثلاثة أيام بتاريخ 7 يونيو 2018، و ظهر "أبو زيد" لأول مرة بعد اختفائه في 24 يونيو 2018، أمام نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسه 15 يومًا دون حضور محامين معه.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا، ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

التطورات الحادثة في القضية: في الثامن عشر من أغسطس 2019، قررت الدائرة 29 جنايات، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، بطرة، إخلاء سبيل الصحفي بتدابير احترازية، إلا أن النيابة قد استأنفت على القرار لجلسة 20 أغسطس 2019، ليتم نظر القضية أمام الدائرة 28 جنايات القاهرة، والتي قررت قبول استئناف النيابة وتجديد حبسه 45 يومًا.

مجهودات 'المرصد' في القضية: محامي "المرصد" هو المحامي المباشر للصحفي، ويحضر معه بكل جلسة تحقيق.

6- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام جمعة.

المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة فيتو.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: قامت قوات الأمن بالقبض على "جمعة" بتاريخ التاسع والعشرين من يونيو 2018، من منزله الكائن بمحافظة الجيزة، وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة في السابع من أغسطس 2018 على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة، والمعروفة إعلاميًا بـ "المحور الإعلامي لجماعة الإخوان"، وقررت النيابة حبس المتهم 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة. **الجهة المنظور أمامها القضية:** نيابة أمن الدولة العليا، ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

التطورات الحادثة في القضية: في الثامن عشر من أغسطس 2019، قررت الدائرة 29 جنايات، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، إخلاء سبيل الصحفي بتدابير احترازية، إلا أن النيابة قد استأنفت على القرار لجلسة 20 أغسطس 2019، ليتم نظر القضية أمام الدائرة 28 جنايات القاهرة، والتي قررت قبول استئناف النيابة وتجديد حبسه 45 يومًا.

مجهودات "المرصد" في القضية: قام محامي "المرصد" بالحضور مع المتهم منذ التجديد الأول إذ تم التحقيق معه دون حضور محامين، وتم التواصل مع الجريدة مسبقًا وإصدار إفادة رسمية تفيد عمله بها، وكذلك تقديم "سي دي" به أرشيف الصحفي إلى جانب الأرشيف الورقي له، ويعتبر محامي المؤسسة هو المحامي الأصيل للصحفي، وقد حرر أهليته توكيلًا لمحامين الوحدة القانونية.

7- رقم القضية: 1365 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.

المهنة بالتفصيل: صحفي بقناة الجزيرة الإخبارية.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بتاريخ 20 ديسمبر 2016، احتجزت قوات أمن مطار القاهرة، محمود حسين، الصحفي بقناة الجزيرة، أثناء عودته لقضاء إجازته السنوية في مصر، جاء ذلك في ضوء التحريات التي أجراها جهاز الأمن الوطني، حيث أشارت وزارة الداخلية في بيان لها أنه شارك في تنفيذ مخطط لقناة الجزيرة، يستهدف إثارة الفتن والتحريض ضد مؤسسات الدولة وإشاعة حالة من الفوضى من خلال بث الأخبار الكاذبة وإعداد التقارير الإعلامية والمقالات والأفلام الوثائقية المفبركة، وإرسالها عبر شبكة الإنترنت ليتم عرضها على تلك القناة مقابل مبالغ مالية كبيرة، وتم التحقيق معه على ذمة القضية رقم 1152 لسنة 2016 حصر أمن دولة، والتي أخلّي سبيله منها بتاريخ 22 مايو 2019، وعند إنهاء إجراءات إخلاء السبيل تم التحقيق معه على ذمة القضية الحالية.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام القانون والدستور.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة.

التطورات الحادثة في القضية: فى التاسع عشر من أغسطس، قررت نيابة أمن الدولة المنعقدة بمحكمة التجمع الخامس، تجديد حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

مجهودات 'المرصد' في القضية: الحضور مع الصحفي منذ بداية القضية الحالية وتقديم الدفاع الشفهي، والانضمام إلى فريق الدفاع عنه.

8- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: المعتز محمد شمس الدين، وشهرته "معتز ودنان".

المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع "هاف بوست عربي".

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: في السادس عشر من فبراير 2018، أُلقي القبض على الصحفي معتز ودنان، على خلفية حوار أجراه مع المستشار هشام جنينة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، نُشر بموقع "هاف بوست عربي" بتاريخ 11 فبراير 2018، وتم عرض "ودنان" على نيابة أمن الدولة وخضع للتحقيق.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة. **الجهة المنظور أمامها القضية:** نيابة أمن الدولة العليا، ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

التطورات الحادثة في القضية: في 24 أغسطس 2019، قررت الدائرة 30 جنايات إرهاب، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، تجديد حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

مجهودات "المرصد" في القضية: حضر محامي "المرصد" مع الصحفي منذ القبض عليه والتحقيق معه، ودفع بانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وأشار إلى أن سبب القبض على "ودنان"، حوار صحفي حرره، وطبقًا لمواد الدستور فإنه لا يجوز الحبس الاحتياطي في جرائم النشر، وطالب بإخلاء سبيله بأي ضمانات تراها الهيئة الموقرة.

9- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: زينب أبو عون.

المهنة بالتفصيل: مصورة صحفية بجريدة الوطن.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على زينب أبو عون، في منتصف شهر أغسطس

2018، من مطار القاهرة الدولي خلال إنهاء إجراءات سفرها إلى دولة لبنان في القضية رقم 441

لسنة 2018 حصر أمن دولة، والمعروفة إعلاميًا بـ 'المحور الإعلامي لجماعة الإخوان'.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا، ويُنظر أمر تجديد التدابير الاحترازية أمام

محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

التطورات الحادثة في القضية: في 24 أغسطس 2019، قررت الدائرة 29 جنایات الجيزة، المنعقدة

بمعهد أمناء الشرطة، تجديد التدابير الاحترازية للمصورة الصحفية يومين أسبوعيًا، دون تمكين

الصحفية من المثول أمام الدائرة على الرغم من حضورها للمحكمة.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي المؤسسة مع الصحفية منذ بداية التحقيق

معها وحتى جلسة إخلاء سبيلها.

10- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عادل صبري.

المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير موقع مصر العربية.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: بدأت نيابة أمن الدولة العليا، يوم الثلاثاء 10 يوليو 2018، التحقيق مع الصحفي عادل صبري، على خلفية تقرير مترجم من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية نشره موقع مصر العربية، بعنوان "المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات".

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة، ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: فى السابع والعشرون من أغسطس 2019، قررت الدائرة 30 جنابات القاهرة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس عادل صبري، 45 يومًا على ذمة التحقيقات، وذلك دون مثوله أمام المحكمة ودون حضور محامين، إذ انصرفت هيئة المحكمة بعد نظرها قضيتين فقط.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر أحد محامي المؤسسة مع المتهم منذ القبض عليه والتحقيق معه، ومثّل محامي المؤسسة بكل جلسات التجديد السابقة، وتلك الجلسة حضر المحامين والمتهمين إلا أن المحكمة لم تنظر القضية وجددت أمر الحبس.

11- رقم القضية: 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.

المهنة بالتفصيل: محرر رياضي بموقع بطولات.

نوع جهة العمل: قطاع خاص.

تفاصيل القضية: أُلقت قوات الأمن القبض على حسام مصطفى من منزله بالعياط بتاريخ 28 يونيو 2018، وظهر بنيابة أمن الدولة بتاريخ 14 يوليو 2018، ليتم التحقيق معه لأول مرة على ذمة القضية 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات. **التطورات الحادثة في القضية:** في السابع والعشرون من أغسطس 2019، قررت الدائرة 15 جنابات القاهرة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، تجديد حبس حسام الدين مصطفى 45 يومًا على ذمة التحقيقات، وذلك دون مثوله أمام المحكمة ودون حضور محامين، إذ انصرفت هيئة المحكمة بعد نظرها قضيتين فقط.

مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر محامي المؤسسة لأول مرة معه جلسة تجديد بتاريخ 21 أكتوبر 2018، وذلك بعد تواصل أهليته مع المؤسسة وطلبهم الدفاع عنه، ويعتبر محامي المؤسسة هو المحامي الأصيل للصحفي.

12- رقم القضية: 2888 لسنة 2019 إداري قسم ثالث أكتوبر.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مدحت عيسى.

المهنة بالتفصيل: معد بالقناة الرابعة، بالتليفزيون المصري.

نوع جهة العمل: قطاع عام.

تفاصيل القضية: أُلقت قوات الأمن القبض عليه من منزله بمدينة السادس من أكتوبر، يوم الثلاثاء

27 أغسطس 2019، وتم عرضه على النيابة التي أمرت بحبسه 4 أيام على ذمة التحقيقات.

التهم الموجهة: نشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة ويجدد حبسه أمام محكمة الجنايات.

التطورات الحادثة في القضية: بتاريخ الحادي والثلاثون من أغسطس، أصدر قاضي المعارضات قرار

بإخلاء سبيل الإعلامي بكفالة قدرها 20 ألف جنيه، واستأنفت النيابة على القرار.

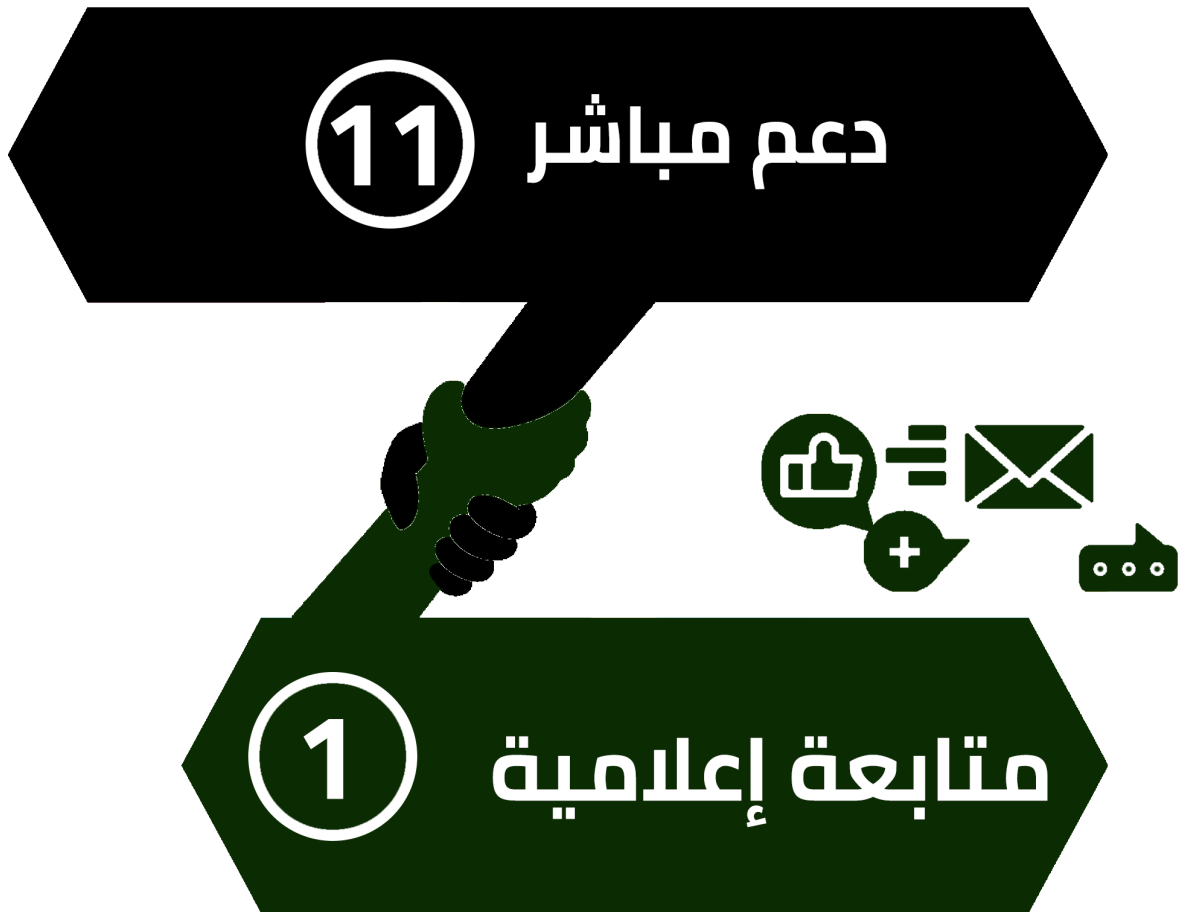
مجهودات 'المرصد' في القضية: حضر محامي المؤسسة مع الإعلامي وطالب بإخلاء سبيله.

خاتمة

تطورت 12 قضية، في الفترة بين 1 أغسطس وحتى 31 أغسطس 2019، وفي خلال هذه المدة، تم عقد جلسات مختلفة لمتهمين مختلفين في القضية رقم 441 لسنة 2018، ووفقاً لمنهجية المرصد تعتبر كل جلسة لمتهم مختلف، قضية منفصلة، ويمكن أن تُلخص تلك القضايا في ضوء عدة متغيرات:

أولاً: تصنيف القضايا وفقاً للدعم المقدم من "المرصد"

قدم "المرصد" دعماً مباشراً من خلال حضور الجلسات مع المتهمين لعدد 11 قضايا، بنسبة تقارب 92% من إجمالي 12 قضية نُظرت هذا الشهر، وقام بمتابعة قضية واحدة إعلامياً بنسبة تقارب 8% من إجمالي القضايا..



الإجمالي 12

شكل رقم (1) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقاً لنوع الدعم المقدم المرصد المصري للصحافة والإعلام

ثالثاً: تصنيف القضايا وفقاً للجهة المنظور أمامها القضية.

يمكن تصنيف القضايا السابقة وفقاً لنوع القضية، فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة هي الأعلى معدلاً حيث بلغت نسبة القضايا 10 من إجمالي القضايا، وجاءت قضايا الفصل التعسفي والطعن على قرار إداري بالمرتبة التالية بنسب متساوية وبلغت 8% لكلاً منهما من إجمالي عدد القضايا.

9 دوائر الجنائيات

1 دوائر العمال المستأنفة



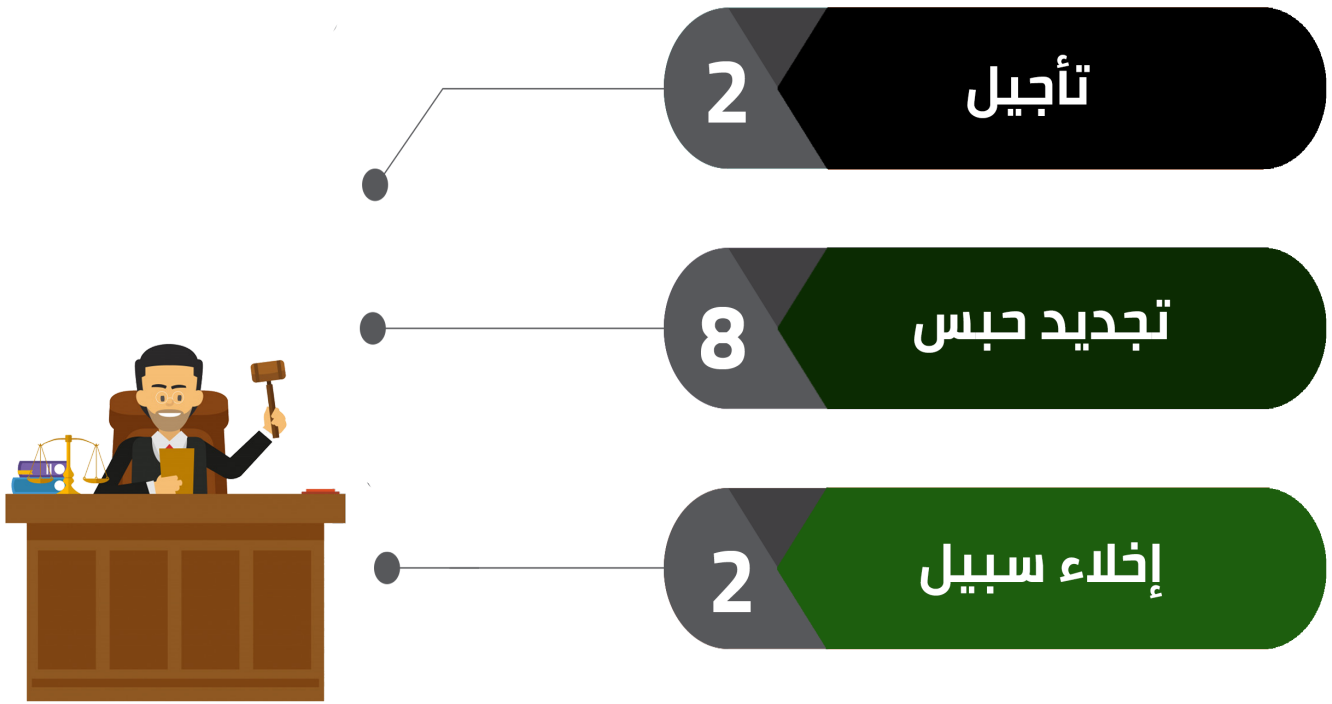
الإجمالي 12

1 النيابة العامة

1 مجلس الدولة

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة.

كانت دوائر الجنايات الأكثر عددًا في نظر القضايا، حيث بلغ عدد القضايا المنظورة أمامها 9 قضايا بنسبة 75%، وتلاها في المرتبة التالية والأخيرة دوائر العمال المستأنفة والنيابة العامة ومجلس الدولة، بنسبة تقارب 8% لكلًا منهم.



الإجمالي 12

ثانيًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية.

جاءت قرارات تجديد الحبس، بأعلى نسبة فيما يقارب 67% من إجمالي القضايا، ثم جاءت قرارات التأجيل وإخلاء السبيل بواقع قضيتين لكلًا منهما، بنسبة تقارب 17%.



10 الانضمام لجماعة أسست
على خلاف القانون

1 فصل تعسفي

1 الطعن على قرار
إداري

الإجمالي 12

شكل رقم (4) يوضح تصنيف قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات وفقًا لنوع القضية

وختامًا، فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، خلال شهر أغسطس 2019، ويؤكد "المرصد" على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما أنه متاح دائمًا لكل من يرغب في استشارة قانونية تتعلق بحقوقه كصحفي أو إعلامي، وسيظل "المرصد المصري للصحافة والإعلام" مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.



المرصد المصري للصحافة والاعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

“المرصد المصري للصحافة والاعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصريه تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016، وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والاعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والاعلام من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والاعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والاعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.